

الكلام والواقع الوضع في دارفور

"حتى دارفور، يمكن أن تقول إن أغلب مناطقها آمنة. إذ لا توجد مشكلات والحياة طبيعية جداً".

- الرئيس السوداني عمر البشير، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2008¹

"منذ يناير/كانون الثاني 2008، اضطر أكثر من 23000 مدني إلى الفرار من العنف بمعدل نحو ألف شخص يومياً. والكثيرون منهم فروا إلى مخيمات مزدحمة قريبة من بلدات كبيرة أو في بعض الحالات سعوا للجوء في الصحراء إلى أن تهدأ المصادمات. ومع استمرار الهجمات التي استهدفت المنظمات الإنسانية في التزايد، فإن الحوادث العنيفة التي لحقت بالقائمين على الغوث الإنساني في الشهور الثمانية الأولى من عام 2008 فاقت بالفعل إجمالي ما تم تسجيله من هجمات مثيلة في عام 2007".

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008²

¹ مقابلة على القناة الرابعة، أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

http://www.channel4.com/news/articles/politics/international_politics/sudan+president+no+mass+rape/2493762

² مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، S/2008/659، 17 أكتوبر/تشرين

الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

جدول المحتويات

1.....	ملخص
5.....	المقدمة
7.....	استمرار واقع انعدام الأمان
11.....	الوضع الإنساني في دارفور
14.....	العدل والمحاسبة محلياً
18.....	عملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة

ملخص

في 31 مارس/آذار 2005 أحال مجلس الأمن لأول مرة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيه. وأصدرت المحكمة أول أوامر توقيف لها بصدد الوضع في دارفور في أبريل/نيسان 2007، بحق الوزير أحمد هارون، وضد علي كوشيب، أحد زعماء الجنجويد، جراء دورهما القيادي في سلسلة من الهجمات التي استهدفت المدنيين غرب دارفور في عامي 2003 و2004. إلا أن السلطات السودانية رفضت من البداية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت اعتقال وتسليم المشتبهين. وبدلاً من هذا تمت ترقية أحمد هارون إلى منصب وزير الدولة للشؤون الإنسانية.

وفي 14 يوليو/تموز 2008 أعلن مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية عن سعيه لاستصدار أمر توقيف ثالث، وهذه المرة بحق الرئيس السوداني عمر البشير، بناء على 10 وقائع بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. وهذه المرة وبدلاً من مجرد تجاهل المحكمة الجنائية الدولية، شنت الحكومة السودانية حملة دبلوماسية موسعة لإقناع مجلس الأمن بتجميد التحقيقات. إذ أن بموجب المادة 16 من نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، يحق لمجلس الأمن بالأمم المتحدة، بواسطة إصدار قرار، أن يأمر بهذا التجميد لفترة عام قابلة للتجديد.

ومنذ إصدار المدعي العام للطلب، بذلت الحكومة السودانية الكثير من الوقت والجهد في محاولة لإقناع المجتمع الدولي باستعدادها للتعاون في العدالة وتحقيق السلام في دارفور، وزعمت أن الوضع هناك قد تحسن، على أمل صدور تجميد للقضية. إلا أن أفعال الحكومة على الأرض تكشف عن واقع مختلف تماماً يواجهه الناس في دارفور.

ويركز هذا التقرير على أربعة محاور للأزمة في دارفور: استمرار انعدام الأمان لدى السكان المدنيين، والوضع الإنساني، والعدالة والمحاسبة وانتشار قوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (UNAMID). ويوضح التقرير المسافة ما بين كلام الحكومة السودانية عن الموضوع وواقع الأمر في كل من المحاور أعلاه.

ولم يتم إحراز تقدم ملموس سوى في حالة بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحتى في هذا الصدد فإن التزامات الحكومة السودانية ما زالت لم تُختبر على ضوء تاريخها الطويل من

عدم الوفاء بالوعود. وقد تدهور الوضع الإنساني وحالة انعدام الأمان إلى حد كبير منذ بدأ السودان في مسعاه لتجميد التحقيقات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويستمر النزاع المسلح بين الحكومة السودانية وجماعات المتمردين في دارفور بلا هوادة، مع وقوع إساءات بحق المدنيين من جانب جميع الأطراف. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 أعلنت الحكومة السودانية عن وقف أحادي الجانب غير مشروط لإطلاق النار، لكن هذه النقطة بدورها تُعد كلاماً أكثر منها فعلاً حقيقياً. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني زعمت مصادر من المتمردين بأن القوات الحكومية قصفت كوريبيا شمالي دارفور. وأنكرت الحكومة في بادئ الأمر وقوع أي حوادث لكنها سرعان ما زعمت بأن هذا كان صداماً مع العصابات. وعلى مدار اليومين التاليين ظهرت أيضاً تقارير عن قصف الحكومة لمنطقة كتوم القريبة في شمال دارفور، وعن مصادمات جديدة مع قوات المتمردين حول منطقة تيني غربي دارفور. وليس من المعروف إن كانت ثمة إصابات لحقت بالمدنيين، إذ لم تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحتى كتابة هذا التقرير من إجراء تحقيقها.

وهذه الوقائع هي مجرد أحدث ما وقع ضمن سلسلة من المصادمات والهجمات التي شنتها الحكومة السودانية وتستمر في تعريض حياة المدنيين في شتى أنحاء دارفور منذ يوليو/تموز للخطر. وفي سبتمبر/أيلول كثفت القوات الحكومية من قصفها في شمال دارفور، مما عرض المدنيين في سائر أرجاء المنطقة للخطر. وفي أكتوبر/تشرين الأول، في جنوب دارفور، هاجمت القوات السودانية والمليشيات الموالية لها أكثر من 12 قرية أثناء عمليات على قوات المتمردين قرب مهاجرية، وقُتل فيها أكثر من 40 مدنياً.

وأسفر انعدام الأمان والقتال بين القوات الحكومية والمتمردين والمتمردين السابقين عن تشريد زهاء 90 ألف شخصاً في دارفور بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2008،³ مما رفع إجمالي عدد الأشخاص المُشردين في أول عشرة أشهر من عام 2008 إلى 290 ألف شخص. وحتى داخل المخيمات يتعرض المدنيون للخطر. ففي 25 أغسطس/آب حاصرت قوات حكومية ثقيلة التسليح، فيما قيل إنها عملية لمصادرة الأسلحة، مخيم المُشردين داخلياً في كالما، وفي مواجهة حشد من

³ مكتب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة عن الأمين العام بشأن تنسيق أعمال الأمم المتحدة والشؤون الإنسانية في السودان، "Darfur Humanitarian Profile No.33" 1 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

http://www.unsudanig.org/docs/DHP33_narrative_1%20October%202008.pdf (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

الأشخاص المشردين داخلياً، قامت القوات بفتح النيران. وفي المناوشات التي تلت العملية قُتل 33 مدنياً ولحقت الإصابات بـ 108 آخرين، منهم 38 طفلاً.⁴

ويظل أكثر من 4 ملايين شخص في دارفور بحاجة للمساعدات الإنسانية.⁵ إلا أن انعدام الأمان منع وصول المنظمات الإنسانية إلى 250 ألف شخص في سبتمبر/أيلول 2008، وهو أقل معدل لإتاحة وصول المساعدات هذا العام. وتستمر الحكومة السودانية في عرقلة تسليم المساعدات بما تفرض من قيود بيروقراطية، ومن مضايقات بحق العاملين بالمنظمات الإنسانية، وبعدم الالتزام بالبيان المشترك بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية، والذي وقعته الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة في 28 مارس/آذار 2007. والنتيجة هي وجود بيئة غير آمنة تواجه سكان دارفور والعاملين بالإغاثة الإنسانية على حد سواء. ومنذ بداية هذا العام، تم اختطاف 170 شخصاً يعملون بالمساعدات الإنسانية وتعرض 11 شخصاً منهم للقتل.

وما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي تنتشر حالياً في أقل من 50 في المائة من ولايتها المخصصة لها، زالت تعوزها السعة الكافية لحماية المدنيين المعرضين للضرر. وقد تعرضت قواتها للهجوم من مسلحين على جانبي النزاع، وتعرض للقتل 14 عنصراً من قوات البعثة ومن عناصر الشرطة فيها منذ بدء العام⁶.

وفي هذه الأثناء زعمت السلطات السودانية بأنها تخطو خطوات إيجابية على مسار العدالة، وأعلنت عن إجراءات هي في الظاهر مصممة لتحسين المحاسبة داخلياً على الجرائم في دارفور. وفي أكتوبر/تشرين الأول أعلن مسؤولو العدل السودانيون عن هيئة ادعاء خاصة جديدة (تم تعيينها على عجل في أغسطس/آب) وأنها انتهت من التحقيق في شأن ثلاثة رجال، منهم علي كوشيب، أحد

⁴ مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، S/2008/659، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁵ بحلول 1 يوليو/تموز 2008 كان يوجد أكثر من 2 مليون من السكان بحاجة للمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى زهاء 2.5 مليون شخصاً من المشردين داخلياً في دارفور: مكتب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة عن الأمين العام بشأن تنسيق أعمال الأمم المتحدة والشؤون الإنسانية في السودان، "Darfur Humanitarian Profile, no. 32" 1 يوليو/تموز 2008، على: http://www.unsudanig.org/docs/DHP%2032_narrative_1%20July%202008.pdf (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁶ انظر: "UNAMID Facts and Figures" قسم عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، صفحة بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على: <http://www.un.org/depts/dpko/missions/unamid/facts.html> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

الشخصين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بحقهما أمر توقيف بالفعل. كما أعلن المسؤولون عن أن كوشيب قد تم احتجازه، لكن مصادر أخرى أفادت أنه ما زال في بيته.

إلا أن هذه المبادرات لم تفعل إلا القليل إزاء توفير المحاسبة الفعلية عن الجرائم في دارفور. ولم يتم عقد محاكمات أو ملاحقات قضائية جديدة على صلة بالأعمال الوحشية الكبرى التي تم ارتكابها في دارفور، كما لم يتم اتخاذ أية خطوات للتصدي للإفلات من العقاب الأوسع مجالاً الذي يحظى به عناصر القوات المسلحة والهيئات الأمنية الوطنية، ولا تم إحراز التقدم على مسار التصدي للمعوقات القانونية والعملية التي تحول دون الملاحقة القضائية للجناة في جرائم الاغتصاب. وأحمد هارون، رغم صدور أمر توقيف بحقه من المحكمة الجنائية الدولية جراء ما يُشتبه أنه ارتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فهو ما زال وزير الدولة للشؤون الإنسانية.

ولا تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية حالة انعدام الأمان والمعاناة القائمة في دارفور. فجماعات المتمردين والعصابات تتحمل بدورها مسؤولية الإساءات التي تلحق بالمدنيين والهجمات على عمليات الغوث الإنساني وحفظ السلام، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008 سعى ادعاء المحكمة الجنائية الدولية لإصدار ثلاثة أوامر توقيف بحق زعماء المتمردين المتهمين بالأمر بأحد هذه الهجمات، والتي تسببت في مقتل 12 عنصراً من قوات حفظ السلام في هسكانيتا في سبتمبر/أيلول 2007. وهذه الجرائم، رغم أنها ليست بنفس جسامة تلك المُرتكبة ضمن حملة الحكومة السودانية لمواجهة التمرد، فهي ما زالت جرائم دولية جسيمة تتعرض بالضرر لجهود حماية المدنيين في دارفور، ومن الضروري تحميل المسؤولين عن ارتكابها جريرة أعمالهم. إلا أن هذا التقرير يُركز على أعمال ومسؤوليات الحكومة السودانية، وليس على تلك الخاصة بجماعات المتمردين، من أجل كشف الفجوة بين ما تعلنه الحكومة من كلام وأقوال سعياً لإفلات الرئيس البشير من العقاب، وحقيقة الوضع على أرض الواقع في دارفور. وبعيداً عن محاولة تحسين الوضع كما تزعم، فإن الحكومة السودانية مستمرة في شن هجمات عسكرية موسعة ضد مناطق يشغلها السكان المدنيون، وتستمر في مضايقة العاملين بالإغاثة الإنسانية، وفي السماح بإفلات الجناة من العقاب عن أشنع الجرائم المُرتكبة في دارفور.

المقدمة

في 31 مارس/أذار 2005 أحال مجلس الأمن ولأول مرة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لكي تحقق فيه. وفي 27 أبريل/نيسان 2007 أصدرت المحكمة أوامر توقيف بحق رجلين، هما الوزير أحمد هارون، و علي كوشيب، أحد زعماء الجنجويد، ووجهت إليهما الاتهام بـ 51 واقعة بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، جراء دورهما القيادي في سلسلة من الهجمات ضد المدنيين في غرب دارفور عامي 2003 و2004. وأثناء العام الذي انقضى بعد صدور أوامر التوقيف، رفضت السلطات السودانية اعتقال وتسليم المشتبهين، وتمت ترقية أحمد هارون إلى منصب وزير الدولة للشؤون الإنسانية.

وفي 14 يوليو/تموز 2008 أعلن مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية عن سعيه لاستصدار أمر توقيف ثالث، بحق الرئيس السوداني عمر البشير هذه المرة، بناء على 10 وقائع بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية. وللمرة الأولى، وبدلاً من مجرد تجاهل المحكمة الجنائية الدولية، كما فعلت السلطات السودانية حتى هذه النقطة، شنت الحكومة السودانية حملة دبلوماسية موسعة لإقناع مجلس الأمن بتجميد التحقيقات. ومنذ ذلك الحين سعت السلطات السودانية إلى إقناع مجلس الأمن بتأخير العدالة والمحاسبة، بما يتفق مع المادة 16 من نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. بالإضافة إلى تهديدات مغلقة بستار رقيق بحق عناصر حفظ السلام والعاملين بالإغاثة الإنسانية والمدنيين، إذا ما صدر أمر التوقيف، وشنت الخرطوم حملة علاقات عامة موسعة لخلق صورة عن التقدم الجديد المُحرز بشأن دارفور، وصورت هذا التقدم على أنه بناء على النية الحسنة للحكومة.

وفي سبتمبر/أيلول 2008، ولدعم مزاعمها بأن التحسن على الأرض في دارفور يُبرر اللجوء لقرار من مجلس الأمن بناء على المادة 16، قدمت الحكومة السودانية تقريراً بالتقدم المُحرز إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك التقرير زعمت الحكومة بأنها "تعاونت بلا تحفظات مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الجهود المتضافرة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في دارفور" وأنها "سوف تستمر في الاضطلاع بمسؤولياتها في منطقة دارفور، من أجل حماية المدنيين والممتلكات الحكومية والشخصية والأنشطة الإنسانية بأقصى ما لديها من قدرة، وفي تيسير الانتشار اليسير والفعال لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور". وفي مقابلة أجريت في

أكتوبر/تشرين الأول، أعلن الرئيس البشير أن "حتى دارفور، يمكن أن تقول إن أغلب مناطقها آمنة. إذ لا توجد مشكلات والحياة طبيعية جداً".⁷

وقد تكثف هذا النوع من الخطاب مع اقتراب موعد إصدار الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية لأمر التوقيف. وإطلاق الخرطوم لمبادرة الشعب السوداني، ومشاركتها في خطة جامعة الدول العربية من أجل عملية السلام بقيادة قطر، والتزامها المزعوم في الآونة الأخيرة بتيسير نشر عناصر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، والإعلان عن إجراءات تستهدف ظاهرياً تحسين المحاسبة محلياً عن الجرائم في دارفور والاعتقال المزعوم لكوشيب – هي جميعها إجراءات قابلة للتوقف ولعكس اتجاهها – وهذا من قبل الحكومة السودانية، كدليل على أن ثمة مبرر للعمل بمقتضى المادة 16.

ولا تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية انعدام الأمان والمعاناة في دارفور في الوقت الحالي. فجماعات المتمردين والعصابات مسؤولة بدورها عن الإساءات بحق المدنيين والهجمات على العمليات الإنسانية وعناصر حفظ السلام، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008 سعى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية إلى استصدار ثلاثة أوامر توقيف بحق زعماء للمتمردين متهمين بالأمر بإحدى هذه الهجمات التي أسفرت عن مقتل 12 عنصراً من عناصر حفظ السلام في هسكانييتا في سبتمبر/أيلول 2007. وهذه الجرائم، رغم أنها ليست بنفس جسامتها تلك المرتكبة ضمن حملة الحكومة السودانية لمواجهة التمرد، فهي ما زالت جرائم دولية جسيمة تتعرض بالضرر لجهود حماية المدنيين في دارفور، ومن الضروري تحميل المسؤولين عن ارتكابها جريرة أعمالهم. إلا أن هذا التقرير يُركز على أعمال ومسؤوليات الحكومة السودانية، وليس على تلك الخاصة بجماعات المتمردين، من أجل كشف الفجوة بين ما تعلنه الحكومة من كلام وأقوال سعياً لإفلات الرئيس البشير من العقاب، وحقيقة الوضع على أرض الواقع في دارفور.

ويقيم هذا التقرير التطورات على أربعة محاور: انعدام الأمان في دارفور، والوضع الإنساني، والعدالة والمحاسبة، ونشر عناصر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. ويتناول التقرير بالفحص مزاعم وخطاب الحكومة السودانية ويقارن ما تكرر ذكره من عبارات أثناء أزمة دارفور على لسان المسؤولين السودانيين، بالأحداث الفعلية والأوضاع على الأرض.

⁷ مقابلة على القناة الرابعة، أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

http://www.channel4.com/news/articles/politics/international_politics/sudan+president+no+mass+rape/24

93762 (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

استمرار واقع انعدام الأمان

"يمكننا القول بأننا نجحنا إلى حد كبير في تحقيق السلام لأشخاص كثيرين وفي إنجاز نسبة كبيرة من السلام في دارفور".⁸
- الرئيس عمر البشير، يونيو/حزيران 2008

"نحن لا نستهدف المدارس أو المدنيين أو غير ذلك"⁹
- جون أوكيك لويث أوكيك، السفير السوداني إلى الأمم المتحدة في جنيف، 17 سبتمبر/أيلول 2008

الخطاب

تزعّم الحكومة السودانية بالتزامها بتوفير الأمن للسكان المدنيين في دارفور، وتلوم الجماعات المتمردة على استمرار الاضطرابات في دارفور. وبعلاّنها التزامها بالسعي لتحقيق السلام في المنطقة، قامت الحكومة في يوليو/تموز بإعلان "مبادرة الشعب السوداني" للنظر في أساليب لحل النزاع. كما ذكرت الخطوم استعدادها لحضور محادثات السلام التي عرضت قطر استضافتها في أواخر عام 2008. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 أعلنت الحكومة السودانية عن "وقف أحادي الجانب وغير مشروط لإطلاق النار" في دارفور.

الواقع

يستمر الوضع في دارفور متمسماً بانعدام الأمان وانتشار إساءات وانتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي ("قوانين الحرب") من قبل كافة أطراف النزاع. والهجمات التي تشنها القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة على السكان المدنيين تستمر بلا هوادة. ومنذ

⁸ الجزيرة، "Sudan president talks on Somalia and Darfur" على africanpath.com، 16 يونيو/حزيران 2008، على: http://www.africanpath.com/p_blogEntry.cfm?blogEntryID=5171 (تمت الزيارة في 24 سبتمبر/أيلول 2008).

⁹ وكالة الأنباء الفرنسية، "Sudan slams UN rights expert as 'EU agent'", EU business، 17 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.eubusiness.com/news-eu/1221658622.3> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

يناير/كانون الثاني 2008 اضطر أكثر من 290 ألف مدني إلى الفرار من العنف.¹⁰ وأسفر تصاعد العنف في شمال دارفور في سبتمبر/أيلول 2008 فقط عن تشرد 40 ألف شخص على الأقل.¹¹

القوات المسلحة السودانية مستمرة في شن هجمات عشوائية:

- في 14 نوفمبر/تشرين الثاني – بعد يومين من إعلان الحكومة وقف إطلاق النار – زعمت مصادر للمتمردين بأن القوات الحكومية قصفت كوربيا شمالي دارفور. وتقول الحكومة إن نشاطها في تلك المنطقة كان مقتصراً على المصادمات مع عصابات مسلحة مما لا يمثل خرقاً لوقف إطلاق النار. إلا أن على مدار اليومين التاليين تواترت التقارير بأعمال قصف قرب كتوم، شمالي دارفور، وعن تجدد المصادمات حول منطقة تينى في غرب دارفور. وليس من المعروف إن كانت قد وقعت خسائر في صفوف المدنيين، ويوجد حالياً تحقيق قائم من طرف الأمم المتحدة في الواقعة.¹²
- في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2008، أفاد شهود في جنوب دارفور بأن الميليشيات عاودت التجمع حول بلدة مهاجرية. وكذلك بأنها انخرطت في مصادمات مع جماعات المتمردين، وتناقلت التقارير تسبب الميليشيات الموالية للحكومة في مقتل مدنيين وإحراق القرى.¹³
- منذ أغسطس/آب 2008، ذكر أشخاص مشردون في شمال دارفور بأن الحكومة قصفت بشكل موسع 11 قرية على الأقل، منها هجمتان على قرية طويلة، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات والوفيات.¹⁴

¹⁰ مكتب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة عن الأمين العام بشأن تنسيق أعمال الأمم المتحدة والشؤون الإنسانية في السودان، "Darfur Humanitarian Profile No.33" 1 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

http://www.unsudanig.org/docs/DHP33_narrative_1%20October%202008.pdf (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

¹¹ انظر: "Recent violence displaces thousands of Darfuris - UN", Reuters Foundation, 18 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/MYAI-7KK3AN?OpenDocument&rc=1&cc=sdn> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

¹² انظر: Louis Charbonneau, "UN probes reports of violations of Darfur ceasefire", Reuters, 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على: <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/N19512886.htm>

¹³ انظر: Andrew Heavens, "Rebels say 11 killed in Darfur militia ambush", Reuters, 12 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/LC5901.htm> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

¹⁴ انظر: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28708> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008)، "Sudan planes bombing Darfur positions: rebels", Agence France Presse, 18 سبتمبر/أيلول 2008،

<http://afp.google.com/article/ALeqM5gKIES0X8Mt6s352XwRcaG2b-C27Q> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008)، وانظر: "UN urges humanitarian access to Darfuris affected by recent fighting", Sudan Tribune, 20

- في يوليو/تموز 2008، شنت الحكومة 21 هجمة جوية منفصلة على دارفور، منها هجمات استنتجت الأمم المتحدة أنها استهدفت مناطق مدنية (في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة التي تحظر الهجمات الجوية العسكرية) مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وتدمير مناطق زراعية والإضرار بالماشية.¹⁵
- طبقاً لسيما سمار، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسودان، فإن القوات الحكومية السودانية نفذت على الأقل 28 هجمة جوية "عشوائية" في دارفور أثناء الشهور الستة الأولى من عام 2008 مما أدى إلى "خسائر جسيمة في صفوف المدنيين".¹⁶

كما استعانت القوات المسلحة السودانية بالهجمات العشوائية في مخيمات الأشخاص المشردين.

- في مطلع سبتمبر/أيلول 2008 دخلت الشرطة الحكومية إلى مخيم زمزم للمشردين في شمال دارفور وأطلقت النار بصورة عشوائية. وحسب الزعم فقد تسببت في مقتل شخصين وإصابة ثلاثة واختطاف اثنين.
- في 4 سبتمبر/أيلول فتحت الشرطة النيران على نقطة توزيع طعام في مخيم أم شالاي، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.¹⁷
- في 25 أغسطس/آب حاصرت قوات حكومية ثقيلة التسليح مخيم للمشردين داخلياً في كالما، فيما قيل إنه عملية لمصادرة الأسلحة، وواجهت حشداً من الأشخاص المشردين داخلياً،

سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28676> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

15 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "Human rights situations that requires the Council's attention: Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Sudan, Sima Samar", UN Index: A/HRC/9/13, September 2, 2008, [http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EGUA-7JJNR2-full_report.pdf/\\$File/full_report.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EGUA-7JJNR2-full_report.pdf/$File/full_report.pdf) (تمت الزيارة في 24 سبتمبر/أيلول 2008).

16 المرجع السابق.

17 انظر: Van Oudenaren Daniel "UNAMID, IDPs and rebels attacked in North Darfur incidents.", Sudan Tribune, 12 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28601> (تمت الزيارة في 24 سبتمبر/أيلول 2008)، وانظر: "Fighting restricts humanitarian access in Sudan's North Darfur", UNAMID Press release, 19 سبتمبر/أيلول 2008، على:

<http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?tabid=55&ctl=Details&mid=376&ItemID=216> (تمت الزيارة في 24 سبتمبر/أيلول 2008).

وفتحت النيران عليهم. وأثناء المناوشات تعرض للقتل 33 مدنياً ولحقت الإصابات بـ 108 آخرين، منهم 38 طفلاً.¹⁸

وضع حقوق الإنسان في السودان بشكل عام وفي دارفور بشكل خاص ما زال مبعث قلق بالغ.

- يستمر انتهاك الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين بحق الأشخاص من أصول دارفورية إثر هجمات المتمردين على العاصمة الخرطوم في مايو/أيار 2008. وتم الحكم على ثلاثين على الأقل ممن تم القبض عليهم منذ ذلك الحين بالإعدام، لكن ما زال العشرات غير معروفين الأماكن أو الأوضاع.
- تعرضت الصحف للمزيد من الرقابة، على مدار عام 2008، لاسيما فيما يتعلق بكتابة أي شيء عن هجومات المتمردين على الخرطوم في مايو/أيار والاعتقالات ذات الصلة بحق المشتبهين المزعومين، والوضع في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية. ومنذ مايو/أيار 2008 تم استدعاء أو احتجاز عدة صحفيين، وتم التدخل في أكثر من 150 مقالاً (منها 50 مقالاً تخص النزاع في دارفور) من قبل الرقابة على الإعلام بالأمن السوداني. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 تم اعتقال أكثر من 60 صحفياً في مظاهرة سلمية بالخرطوم ضد الرقابة الحكومية. وتم الإفراج عنهم جميعاً في اليوم نفسه لكن قد يواجهون المحاكمة.¹⁹
- أفاد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسودان، سيما سمار بأن: "العنف والإساءات الجنسية بحق النساء والأطفال... تستمر بدورها بلا هوادة في كافة أنحاء دارفور" وأن "العنف المتعلق بالنزاع والذي يستهدف النساء والفتيات يشمل الاغتصاب والاعتصاب الجماعي ومحاولة الاغتصاب وأعمال الاعتداء الجسيمة والضرب".²⁰

¹⁸ مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"، S/2008/659, October 17, 2008، (<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement>) (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

¹⁹ انظر: Andrew Heavens, "Sudanese journalists detained at censorship protest", Reuters, 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على: <http://africa.reuters.com/top/news/usnJOE4AG0FC.html>

²⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "Human rights situations that requires the Council's attention: Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Sudan, Sima Samar", UN Index: A/HRC/9/13, September 2, 2008, ([http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EGUA-7JJNR2-full_report.pdf/\\$File/full_report.pdf](http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EGUA-7JJNR2-full_report.pdf/$File/full_report.pdf)) (تمت الزيارة في 24 سبتمبر/أيلول 2008).

الوضع الإنساني في دارفور

[طبقاً لـ] حسبو عبد الرحيم، رئيس لجنة المساعدات الإنسانية السودانية، فإن "99 في المائة من الوضع على ما يرام" في قطاع المساعدات، ومعدل الوفيات في دارفور "طبيعي". وقال إن القوات الحكومية تهاجم المتمردين في دارفور من أجل "حماية القائمين بأعمال الإغاثة الإنسانية في المنطقة الغربية"²¹.
- أسوشيتد برس، 16 سبتمبر/أيلول 2008

"على المستوى الإنساني، التزمت الحكومة السودانية بتنفيذ البروتوكول الإنساني الذي تم إبرامه مع الأمم المتحدة في الثامن والعشرين من مارس/آذار 2007. وهي تنفذه على نحو نموذجي بفضل آليات المتابعة على أعلى المستويات، من أجل متابعة تنفيذ البروتوكول الإنساني، بالإضافة إلى جهود الحكومة من أجل فتح قنوات إنسانية في دارفور وتيسير تسليم المساعدات الإنسانية. ومجدداً فإننا نعلن التزامنا بهذه الجهود".

- علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، 25 سبتمبر/أيلول 2008²²

الخطاب

تزعم الحكومة السودانية أنها تيسر من عمل المنظمات الإنسانية، وتنفذ الاتفاقيات المبرمة مع الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية وتعمل على التعجيل بالإجراءات وتوفير الأمن للعاملين بالمساعدات الإنسانية. وإجمالاً، فهي تصور أجواء من حسن الوفادة للعمل الإنساني في دارفور.

الواقع

التدهور في الوضع الأمني وتزايد استهداف العاملين بالإغاثة الإنسانية يصعب أكثر وأكثر على المنظمات الإنسانية بلوغ الأشخاص ممن في أمس الحاجة للمساعدة في دارفور. والتمديد الصادر في 17 نوفمبر/تشرين الثاني لتيسير المساعدات الإنسانية – أحد أهم عناصر البيان المشترك الموقع مع

²¹ انظر: 16 Associated Press "UN envoy fights to continue investigating Sudan", International Herald Tribune, سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.ihf.com/articles/ap/2008/09/16/news/UN-UN-Sudan.php> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

²² السيد علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.un.org/ga/63/generaldebate/sudan.shtml> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

الأمم المتحدة – حتى يناير/كانون الثاني 2010، هو خطوة تحظى بالترحيب لكن ما زالت لم تخضع للاختبار. وبالفعل فإن استمرار عدم التزام الحكومة السودانية بالبيان المشترك الموقع مع الأمم المتحدة، بما يشمل هذا التأجيل، واستمرار المضايقات للمنظمات الإنسانية، يعيق كثيراً من جهودها.

انعدام الأمان – وفشل الحكومة السودانية في التصدي له برغم مسؤوليتها عنه – هو حتى الآن أكبر مبعث قلق على المدنيين والعاملين بالإغاثة الإنسانية.

- تعرض 170 عنصراً من العاملين بالإغاثة الإنسانية للاختطاف و 11 منهم للقتل في الشهر التسعة الأولى من عام 2008. وتم اختطاف 225 عربة تخص العاملين بالمساعدات الإنسانية بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2008.²³ وفي عام 2007 كان عدد العربات المختطفة أثناء العام برمته هو 137 عربة.
- قال المراقبون الميدانيون إن حكومة السودان شنت هجمات جوية في أغسطس/آب شمالي دارفور بطائرات مطلية باللون الأبيض، وهو اللون الرسمي لطائرات الأمم المتحدة. وتعهدت الحكومة مؤخراً بالكف عن طلاء مروحياتها باللون الأبيض ما زال لم يتم تنفيذه.
- جمدت منظمتان للمجتمع المدني أنشطتهما في شمال دارفور في أغسطس/آب نتيجة لتكرار الهجمات ضد العاملين لديهما وضد الأصول الخاصة بهما. وبالنتيجة، فإن 415 ألف شخص تُركوا مؤقتاً بلا مساعدات غذائية.²⁴

الحكومة السودانية لا تلتزم بالبيان المشترك لعام 2007 بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية، كما يظهر من قيودها على إتاحة وصول المساعدات والمضايقات بحق العاملين بالإغاثة والقيود البيروقراطية.

- تعرضت الخدمة الجوية التابعة للشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة لحادثين جسيمين، وهي الخدمة التي تمكن العاملين بالإغاثة الإنسانية من السفر إلى المنطقة، في رحلات جوية في غرب دارفور. في أبي السروج اعتقلت القوات الجوية السودانية الطاقم والركاب. وفي 27 أغسطس/آب في غولو (جبل مرة)، قام المسؤولون بالقوات الجوية السودانية باحتجاز أحد أفراد طاقم الخدمة وضربه وتحفظوا على الركاب تحت تهديد السلاح. وجمدت الخدمة الجوية رحلاتها إلى غولو نتيجة للحادث.

²³ مكتب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة عن الأمين العام بشأن تنسيق أعمال الأمم المتحدة والشؤون الإنسانية في السودان، "Darfur Humanitarian Profile No.33" 1 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

http://www.unsudanig.org/docs/DHP33_narrative_1%20October%202008.pdf (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين

الأول 2008).

²⁴ المرجع السابق.

- في جنوب دارفور، دامت القيود الحكومية على نقل المساعدات الخاصة بإنقاذ الحياة جواً إلى مخيم كالما للمشردين داخلياً عدة أسابيع في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2008.
- فرضت الإدارة العامة للصيدلة إجراءات تقييدية بيروقراطية في السنوات الأخيرة على العقاقير الطبية كافة، وأدت قراراتها لتأخير التخليص الجمركي لشحنات العقاقير الطبية. من ثم فإن الإمدادات الطبية لدارفور تأخرت لأكثر من ستة أشهر.
- في شمال دارفور، فرضت لجنة المساعدات الإنسانية متطلبات جديدة أكثر صرامة لاستصدار تصاريح السفر بالسيارات المؤجرة. وكثيراً ما يسافر العاملون بالإغاثة الإنسانية في سيارات مؤجرة لتقليل احتمال التعرض للاختطاف.

القيود المتزايدة على إتاحة وصول المساعدات الإنسانية ذات آثار جسيمة على السكان في دارفور.

- كان يوجد زهاء 250 ألف شخص في حاجة للمساعدات ولا يمكن للعاملين بالإغاثة الإنسانية الوصول إليهم بسبب انعدام الأمان، وهذا في سبتمبر/أيلول، أكثر شهور العام انعداماً للأمان. وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول تراجعت قدرة الأمم المتحدة على دخول دارفور إلى أقل معدلاتها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2006.²⁵
- يمكن في الوقت الحالي للمنظمات الإنسانية الوصول إلى 65% فقط من السكان المتضررين.

²⁵ المرجع السابق.

العدالة والمحاسبة محلياً

"القضاء السوداني فقط الحق في النظر في القضايا الخاصة بالسودان، خاصة تلك المتعلقة بدارفور".²⁶

- الرئيس عمر البشير، 16 فبراير/شباط 2006

"سوف يضطلع القضاء السوداني بدوره كاملاً في مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور".²⁷

- رمضان العمامرة، مفوض مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، 11 سبتمبر/أيلول 2008

الخطاب

تكرر رفض السودان لطلبات التعاون من المحكمة الجنائية الدولية على أساس أنها ليست دولة طرف في نظام روما²⁸ وبدعوى أن الحكومة السودانية لديها القدرة على النظر في هذه الجرائم بالمحاكم الوطنية، مما يجعل القضايا غير واجبة النظر أمام المحكمة الجنائية الدولية.²⁹ ولصقل وتعزيز هذه المزاعم، أعلن السودان بشكل متكرر عن إجراءات تهدف في الظاهر إلى تحسين المحاسبة على المستوى الوطني. وهذه الإجراءات تشمل تشكيل لجنة قومية للنقصي، وتشكيل محاكم جنايات خاصة بأحداث دارفور وصفقتها الخرطوم بأنها "بديلة للمحكمة الجنائية الدولية".³⁰ وتعيين مدعي خاص

²⁶ انظر: "Sudan vows not to extradite suspects of Darfur war crimes," Xinhua News Agency, 19 فبراير/شباط 2006، على: http://news.xinhuanet.com/english/2006-02/19/content_4200443.htm (تمت الزيارة في 25 سبتمبر/أيلول 2008).

²⁷ انظر: "African Union Says Sudan Judiciary Will Look Into Darfur Crimes" *Sudan Tribune*، 11 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28590> (تمت الزيارة في 29 سبتمبر/أيلول 2008).
²⁸ زعمت الحكومة السودانية أيضاً تكراراً بأن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص عليها لأن السودان لم يصدق على نظام روما المنشئ للمحكمة... وورد هذا التأكيد إثر إعلان المدعي العام لطلبه في 14 يوليو/تموز 2008... إلا أن إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة يفرض على السودان الالتزام القانوني بالتعاون مع المحكمة.

²⁹ بموجب نظام روما، المادة 17، ترفض المحكمة أي قضية وتعتبرها غير قابلة للنظر طرفها "إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن الدولة حقاً غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك". إلا أن في أحكام سابقة صادرة عن الدائرة التمهيدية بالمحكمة، يبين أن إجراءات التقاضي الوطنية يجب أن تشمل كل من الشخص والسلوك موضوع القضية المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكي يتم قبول القضية. حتى إذا انطبقت المادة 17، فعلى الدولة أن تتقدم بطلب لقضاه المحكمة الجنائية الدولية لكي ينظروا في عدم إمكانية نظر المحكمة في القضية.

³⁰ انظر: "Sudan: Judiciary challenges ICC over Darfur case," IRIN، 24 يونيو/حزيران 2005، على: http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=47802&SelectRegion=East_Africa@SelectCountry=SUDAN

للنظر في قضايا دارفور ومستشارين قانونيين رفيعي المستوى في كل من ولايات دارفور للتحقيق في الجرائم التي وقعت منذ عام 2003. وبعض التعديلات المدخلة على قانون العقوبات السوداني التي تسمح بالنظر في الجرائم المشمولة بنظام روما، في المحاكم السودانية.³¹

وفي أكتوبر/تشرين الأول أعلن مسؤولو القضاء السودانيون عن انتهاء المدعي السوداني الخاص من التحقيق في الاتهامات المنسوبة لعلي كوشيب، أحد شخصين صدر بحقهما بالفعل أمر توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، بناء على 51 واقعة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأعلن المسؤولون أيضاً عن أن كوشيب قد خضع للاحتجاز.

الواقع

لم يتم إحراز تقدم على مسار إنهاء الإفلات من العقاب جراء ارتكاب الأعمال الوحشية في دارفور، منذ إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- الادعاء الجديد الخاص لم ينظر حتى الآن إلا في ثلاث قضايا، ضد علي كوشيب وشخصين آخرين مجهولين. ولم يتم تحديد الاتهامات، رغم ذكر المسؤولين بأن التحقيقات على صلة بأعمال "القتل والنهب".
- سبق اعتقال علي كوشيب في محاولة للتشكيك في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن القضية. وتم إخطار مدعي المحكمة الجنائية الدولية بأن علي كوشيب قد تعرض للاعتقال في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، لكن هذا كان على صلة بجرائم في دارفور ولم يغطيها طلب المدعي للمحكمة، ولم يُمنح المدعي أي توثيق أو معلومات على صلة باعتقال كوشيب أو التحقيق القائم بحقه. وخلصت المحكمة إلى أن القضية قابلة للنظر من طرفها. وفي مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2007 أعلن مسؤولون حكوميون عن إخلاء سبيل كوشيب بسبب نقص الأدلة بحقه، رغم إفادة مصادر أخرى بأنه كان حراً طليقاً قبل 3 أشهر من ذلك التاريخ.
- رغم أن المسؤولين زعموا ثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2008 بأن كوشيب قد تم احتجازه، ذكرت مصادر أخرى أنه ما زال في بيته. ويبدو أن التحقيقات الأخيرة في جرائمه هي في واقع الأمر إعادة فتح لقضيته السابقة.

³¹ في سبتمبر/أيلول 2005 أصدرت الحكومة السودانية قراراً بإنشاء هيئة ادعاء خاصة بالجرائم ضد الإنسانية وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 امتد اختصاص المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور ليشمل هذه الجرائم. إلا أن هذه القرارات لم يرد فيها تعريفات للجرائم، ولا يوجد دليل على أن أي محاكم تطبق الجرائم الدولية مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وحتى الآن لا يشمل القانون الجنائي السوداني هذه الجرائم، لكن في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 أصدرت الحكومة تعديلات على القانون لكي يشملها للمرة الأولى. وحتى الآن لم تنسب اتهامات لأي أشخاص بارتكاب مثل هذه الجرائم.

- ليست هذه أول مرة تحاول فيها الحكومة السودانية إبداء مظاهر المحاسبة على المستوى الوطني في محاولة لتفادي وقوعها ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. فبعد يوم من إعلان مدعي المحكمة الجنائية الدولية فتحه التحقيقات في دارفور، شكلت السلطات السودانية محاكم الجنايات الخاصة بأحداث دارفور لإظهار قدرة الحكومة على النظر في أعمال الملاحقة القضائية بشأن دارفور داخلياً. إلا أن هذه المحاكم نظرت في 13 قضية فقط وهي جرائم عادية، مثل حيازة سلع مسروقة والسرققة أو القتل على غير صلة بالهجمات الموسعة. وحتى الآن فشلت الحكومة السودانية في نسب الاتهامات أمام المحاكم الخاصة بشأن أي أعمال وحشية كبرى وقعت في دارفور. ولم تنسب الاتهامات لأي مسؤولين بناء على مسؤولية القيادة بشأن هذه الجرائم.
- الأشخاص الآخرون المزعوم تورطهم في جرائم جديّة في دارفور خضعوا للحماية وليس الملاحقة القضائية. ما زال أحمد هارون في منصبه كوزير الدولة للشؤون الإنسانية رغم إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر توقيف بحقه في 27 أبريل/نيسان 2007. ومن هذا المنصب يشارك هارون أيضاً في الإشراف على نشر عناصر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وقد أشار المسؤولون الحكوميون في السودان إلى غياب أي دليل ضد هارون وأنه لن يخضع للملاحقة القضائية.³²
- صدرت أخيراً تعديلات القانون الجنائي السوداني في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 وتشمل رسمياً الجرائم الدولية مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إلا أنه لم يتم توجيه الاتهام بعد لأي شخص بموجب هذه الأحكام. كما لا تنص القوانين السودانية على مبدأ مسؤولية القيادة.
- الأحكام التي تمنح الحصانة في القوانين السودانية تشكل عائقاً يحول دون المقاضاة الفعالة لعناصر القوات المسلحة (بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي وبعض الميليشيات)، وأجهزة الأمن الوطني والشرطة، جراء دورها في الأحداث.
- ثمة معوقات قانونية وعملية جديّة تحول دون الملاحقة القضائية في حالات الاغتصاب. ويخاطر ضحايا الاغتصاب بملاحقتهم قضائياً بتهمة الزنا وتستمر الشرطة والسلطات القضائية في عدم إقبالها على مقاضاة الجناة في جرائم العنف الجنسي المنتشرة.
- في كل الحالات فإن السؤال الخاص بما إذا كانت إجراءات التقاضي المحلية قادرة على تحميل الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم، هو مما يحق للمحكمة الجنائية الدولية الفصل

³² انظر: ICC Chief Prosecutor reject Sudanese Justice Minister Statements: 28 فبراير/شباط 2007، على:

"No Evidence against ICC Suspect," Reuters 4 مايو/أيار 2007، على: http://www.sudantribune.com/spip.php?article20478&var_recherche=haroun%20investigate وانظر: "No

http://www.sudantribune.com/spip.php?article21701&var_recherche=haroun%20investigate

فيه. والآلية الملائمة للطعن في إحالة موقف ما أو قضية ما إلى المحكمة هو المذكور في المادة 19 من نظام روما. بموجب هذه المادة، فإنه يمكن لقضاة المحكمة الجنائية الدولية الحكم بما إذا كانت السلطات السودانية مستعدة بصدق وقادرة على التحقيق أو المقاضاة في الجرائم الخاضعة لولايتها القضائية. وهذا الإجراء القضائي لا صلة له بالمرّة بسلطات مجلس الأمن الخاصة بتجميد التحقيقات بموجب المادة 16.

عملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة

"أنتم [بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور] ضيوفنا وشركاؤنا ونحن مستعدون لمساعدتكم بأي شكل يعينكم على أداء عملكم".
- الرئيس السوداني عمر البشير، 23 يوليو/تموز 2008³³

الخطاب

تكرر وعد الحكومة السودانية بتسيير نشر عناصر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.³⁴ وتزعم السلطات السودانية بأن التأخير ناتج عن الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها من قبل المجتمع الدولي. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2008 على سبيل المثال، رفض سفير السودان في الأمم المتحدة تحميل حكومته المسؤولية عن عدة معوقات تحول دون نشر البعثة وذكر أنه "[إذا] كان هناك تأخير، فهو بسبب الأمم المتحدة".³⁵

ومؤخراً، ركزت نبرة الحكومة السودانية أكثر على التعاون المفتوح مع المجتمع الدولي من أجل نشر البعثة. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول 2008 شاركت الحكومة في اجتماع ثلاثي مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بغية التصدي لمعوقات النشر، وفيه وافقت الخرطوم على إزالة عدة معوقات إدارية

³³ انظر: "UN-African Union mission chief meets with Sudanese President in Darfur" بيان صحفي للأمم المتحدة، 23 يوليو/تموز 2008، على: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=27465&Cr=Darfur&Cr1> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

³⁴ قرار مجلس الأمن 1769 الخاص بإنشاء بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، يُلزم كل الدول، ومنها السودان، بالالتزام بتسيير نشر القوة. قرار مجلس الأمن 1769 (2007)، UN Index S/RES/1769 (2007) 31 يوليو/تموز 2007، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/445/53/PDF/N0744553.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

³⁵ انظر: Louis Charbonneau, "Sudan blames UN for peacekeeper deployment delays", Reuters، 18 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/N18492730.htm> (تمت الزيارة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

تعيق البعثة.³⁶ وفي بيانات عامة صدرت لاحقاً، استشهدت الحكومة السودانية بهذه التطورات كبادرة على التزامها بالسلام والأمن في دارفور.³⁷

الواقع

منذ منح الولاية لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، فشلت الحكومة السودانية على طول الخط في المساعدة على نشرها، وقامت بوضوح بإعاقتها بعدة أساليب.

- الحملة المنهجية للإعاقة تشمل عرقلة المفاوضات الخاصة بنشر قوة البعثة، ووضع معوقات إدارية، وإجراء هجمات متعددة على عناصر حفظ السلام. ورغم كل المعوقات الأخرى التي تحول دون عمل البعثة كما يجب - غياب أصول فنية هامة وقليلة، ومعوقات بيروقراطية وسياسية في نظام الأمم المتحدة، والبنية التحتية الهشة - إلا أن الإعاقة المنهجية من قبل حكومة الخرطوم هي السبب الرئيسي في فشل انتشار البعثة بموجب ولايتها.
- أصرت الخرطوم في بادئ الأمر على الأخذ بأحكام ضمن نظام اتفاق القوات من شأنه أن يعيق كثيراً من قدرة القوات على الحركة والاتصال. وفي النهاية لم يتم الاتفاق على هذه الأحكام، لكن المفاوضات أخرت من تحضير ونشر القوات لمدة شهور.
- في 7 يناير/كانون الثاني 2008 (بعد سبعة أيام فقط من تولي البعثة المسؤولية من الاتحاد الأفريقي) تمت مهاجمة قافلة للبعثة من قبل القوات المسلحة السودانية.³⁸
- في 8 يوليو/تموز 2008 هاجمت ميليشيا مسلحة بالأسلحة الثقيلة دورية جيش وشرطة تابعة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، مما أسفر عن مقتل عناصر حفظ سلام أمميين. وفي تقرير إلى مجلس الأمن، قال وكيل عمليات حفظ السلام في ذلك الحين، جين ماري غويهنو إن الهجمات "وقعت في منطقة تخضع لسيطرة الحكومة السودانية وبعض

³⁶ مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام بشأن عملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في دارفور"، 17 S/2008/659، أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

³⁷ انظر: "AU, UN & GoS tripartite meeting held in Khartoum", UNAMID Featured News, 7 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?tabid=55&ctl=Details&mid=376&ItemID=229> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

³⁸ انظر: "هجمات على قافلة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور"، وزارة الخارجية الأميركية، بيان صحفي، 9 يناير/كانون الثاني 2008، على: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2008/jan/98954.htm> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

المهاجمين كانوا يرتدون ثياباً تشبه الزي الرسمي للجيش السوداني". كما قال إن الكمين كان "مجهز مسبقاً وجيد التنظيم" وأنه "كان الغرض منه إلحاق الخسائر".³⁹

• ذكر مسؤولون سودانيون أن إصدار أمر توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس من شأنه أن ينجم عن أعمال انتقامية ضد الأمم المتحدة والعاملين بالإغاثة الإنسانية في دارفور وسائر أنحاء السودان.⁴⁰ وقامت بالفعل قوات حكومية وعناصر من الشرطة والميليشيات والمتمردين والعصابات بمضايقة دوريات البعثة ومنع البعثات الخاصة بتقييم الوضع الأمني.

التزامات الحكومة الأخيرة بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وقدرة البعثة على العمل في دارفور لم تخضع للاختبار بعد.

- على الرغم من هذه المشكلات في الماضي، فإن المنهج المشهود مؤخراً من قبل الحكومة في السودان قد سمح بشيء من التقدم المحدود. فإثر اجتماعات أكتوبر/تشرين الأول 2008 مع مسؤولين حكوميين سودانيين، أعرب المبعوث الأميركي الخاص ريتشارد ويليامسون عن تقديره لاتفاقات الحكومة الأخيرة على تيسير التعاون مع البعثة. إلا أن السفير ويليامسون قال: "لسنا مهتمين بالعملية أو الوعود في حد ذاتها بل بالنتائج".⁴¹
- لكي يتم إحراز تقدم حقيقي على مسار نشر البعثة، فيجب تنفيذ هذه الالتزامات بصورة مستديمة وبالكامل، وكذلك يجب تنفيذ أي التزامات أخرى تقع على عاتق الحكومة بشأن القوات (مثلاً اتفاق نشر القوات). وإلى أن يتحقق هذا، فإن كل "الاتفاقات" يجب أن تخضع للتقييم على ضوء تاريخ الحكومة السودانية في عدم الوفاء بالوعد.

³⁹ انظر: Margaret Besheer, "Concern Grows at UN for Peacekeepers, Staff in Sudan", VOA News, 11 يوليو/تموز 2008، على: <http://www.voanews.com/english/archive/2008-07/2008-07-11-voa65.cfm> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁰ انظر: Sam Dealey, "Sudan: Retaliation Against the Hague?", Time, July 15, 2008، على: <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1822833,00.html?xid=feed-cnn-topics> (تمت الزيارة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴¹ سفارة الولايات المتحدة، الخرطوم، نص رسمي إثر اجتماع بمستشار الرئيس السوداني د. نافع علي نافع، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://sudan.usembassy.gov/media/press-releases-pdf/2008/20081008-williamsonpressstatements.pdf> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

- في 26 سبتمبر/أيلول 2008، في رسالة إلى قسم الدعم الميداني بالأمم المتحدة، وافقت حكومة السودان على "توفير تأمين عام للعمليات الجوية".⁴² إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ بعد وذكرت الحكومة أن "العمليات [الجوية] على مدار الساعة سوف يتم تنفيذها تدريجياً".⁴³ ومنذ بدء ولاية البعثة، ورغم أحكام اتفاق البعثة، فإن حكومة السودان استمرت في رفض منح حقوق الطيران الليلي للبعثة وكذلك التأمين الشامل للرحلات الجوية التي تنقل قوات ومعدات أكثر عدداً. وهذا الإجراء الأخير يعيق من نشر وتدوير قوات البعثة. وكل من العائفين على حد سواء يعيقان كثيراً من قدرة البعثة على الرد السريع على الوقائع المُبلَّغ عنها.
- يزعم المسؤولون الحكوميون السودانيون حالياً بأن كل الأراضي المطلوبة لإقامة قواعد البعثة متوافرة في الوقت الراهن. إلا أن العرقلة المستمرة منذ توقيع اتفاق البعثة أخرت من العمل الهندسي والإنشاءات في القواعد الخاصة بالبعثة لمدة شهور، مع نقص القواعد السابق، مما أدى لتأخير النشر وتقليل قدرة البعثة على العمل بفعالية.⁴⁴
- زعمت الحكومة السودانية مؤخراً بأن معدات بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور أصبحت تخرج من الجمارك في بورسودان خلال سبعة أيام من وصولها إلى الميناء. وأثناء الاجتماع الثلاثي وافقت الحكومة السودانية على تيسير الإخلاء الجمركي بتوفير "الإخلاء لدى نقطة الدخول".⁴⁵ وما زال هذا الالتزام غير نافذ. وفي الماضي كانت الحكومة تحتجز بشكل منتظم معدات البعثة في بورسودان لشهور في كل مرة، وظاهرياً ضمن إجراءات الإخلاء الجمركي، رغم الطلبات المتكررة من الأمم المتحدة ورغم الأمر الصريح الوارد في اتفاقية البعثة ضد مثل هذه التأخيرات.⁴⁶

⁴² مجلس الأمن "تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"، S/2008/659/17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴³ انظر: "Sudan agrees to allow UNAMID night flights in Darfur - envoy", Sudan Tribune، 18 أغسطس/آب 2008، على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28310> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008)، ومجلس الأمن "تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"، S/2008/659/17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁴ مجلس الأمن "تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"، S/2008/659/17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁵ المرجع السابق.

⁴⁶ تقرير الأمين العام عن نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، مركز أخبار الأمم المتحدة، 14 فبراير/شباط 2008، متوافر على: <http://www.un.org/apps/news/docs.asp?Topic=Sudan&Type=Report> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

- وافقت السلطات السودانية على وحدات حفظ السلام التايلاندية والنيبالية، إلا أن هذه الوحدات، التي تتمتع بالاكتمال الذاتي والمستعدة للانتشار في يناير/كانون الثاني، ليس من المقرر أن تصل دارفور إلا مطلع عام 2009 في أقرب تقدير،⁴⁷ بسبب التأخير لمدة تسعة أشهر في توفير التأكيد الكتابي من قبل السلطات السودانية على قائمة بالبلدان المقترح مشاركتها ضمن القوات.
- وافقت الحكومة السودانية مؤخراً على "توفير مرافقين أمنيين لقوافل طريق بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور كل 48 ساعة، باستثناء القوافل التي تتم كل 24 ساعة بشكل منتظم". وفشل الحكومة السابق في توفير مرافقين أمنيين بشكل منتظم وفي التوقيت المناسب لمرافقة المعدات والمواد المقررة للبعثة⁴⁸ أدى إلى تأخر بمقدار ستة أشهر، وهو الأمر الذي يجب معالجته قبل التمكن من نقل المعدات الجديدة.⁴⁹
- وصلت الدفعة الأساسية من كتيبة المشاة المصرية إلى دارفور أواسط نوفمبر/تشرين الثاني. والمعدات المصاحبة لها وصلت بالفعل إلى بورسودان في 31 يناير/كانون الثاني 2008، لكن تم احتجازها في الجمارك طيلة شهر. وعلى الرغم من أن نشر القوة الأساسية من الكتيبة يعد خطوة إيجابية هامة، إلا أن الـ 184 عنصراً الباقين لإتمام قوة الكتيبة بالكامل ليس من المتوقع وصولهم قبل انتهاء عام 2008. وتوجد عدة كتائب مشاة أخرى، منها قوة أخرى من مصر، ما زالت لم يتم نشرها.⁵⁰

الأول 2008)، وانظر: "KEEPING OUR WORD: Fulfilling the Mandate to Protect Civilians in Darfur", Save Darfur Coalition and ENOUGH Project 12 يونيو/حزيران 2008، على:

http://darfur.3cdn.net/35b2008acd4c9385ae_3qm6bhv3u.pdf (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁷ انظر: "First batch of Nepalese troops join Darfur peacekeeping force", Sudan Tribune، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28976> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008)، ومجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور"، S/2008/659، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/553/95/PDF/N0855395.pdf?OpenElement> (تمت الزيارة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁸ انظر: "KEEPING OUR WORD: Fulfilling the Mandate to Protect Civilians in Darfur", Save Darfur Coalition and ENOUGH Project 12 يونيو/حزيران 2008، على: http://darfur.3cdn.net/35b2008acd4c9385ae_3qm6bhv3u.pdf (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁴⁹ تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مركز أخبار الأمم المتحدة، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2008، على:

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=28652&Cr=darfur&Cr1=unamid> (تمت الزيارة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008).

⁵⁰ انظر: "UNAMID welcomes the arrival of the main body of the Egyptian infantry battalion," African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur Featured News 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على: